

توصيات الدار البيضاء حول تفعيل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

إن رؤساء وممثلي الهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد من 14 دولة عربية¹ المجتمعون في الدار البيضاء (المغرب) بتاريخ 21-23 نيسان/أبريل 2008 في إطار الاجتماع الإقليمي التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وورشة العمل الإقليمية الثانية حول منهجيات التقييم الذاتي، المنعقدين تحت رعاية معالي وزير العدل بالمملكة المغربية، إذ يتقدمون بعميق التقدير والامتنان للمملكة المغربية ملكا وحكومة وشعبا ولوزير العدل السيد عبد الواحد الراضي على الاستضافة الكريمة لأعمال ممثلي الدول العربية.

وإدراكا منهم لأهمية التعاون وتنسيق الجهود في الوطن العربي لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، والوقاية من الفساد ومكافحته في إطار دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة بهذا الشأن.

وتنفيذا لإعلان مؤتمر البحر الميت حول "تعزيز حكم القانون ودعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية"، المنعقد في الأردن بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008، والذي أوصى ببدء العمل على إنشاء شبكة عربية تضم مختلف الجهات الحكومية الراغبة بالانضمام إليها، وتعمل على دعم تطبيق الإتفاقية،

وحرصا على تدعيم مشاركة الدول العربية في الجهود الدولية الهادفة للوقاية من الفساد ومكافحته لما له من تأثير سلبي على الأمن والاستقرار والتنمية.

وبعد مداولات ومناقشات مستفيضة ومعقدة، أوصوا بما يلي:

أولا بالنسبة للاجتماع التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

1. أعاد المشاركون تأكيدهم على أهمية إنشاء الشبكة العربية لما سيكون لها من دور فاعل في تعزيز المعارف والقدرات والخبرات في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الإتفاقية الدولية،

¹ الاردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، السلطة الوطنية فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، المملكة المغربية، مصر، موريتانيا، اليمن.

2. اعتماد نتائج المشاورات التي دارت بشأن تطوير ميثاق الشبكة ونظام عملها، وتكليف لجنة الصياغة الفنية بتعديل المشروع في ضوء الملاحظات التي تمت.
3. اعتبار إجتماع الدار البيضاء منطلقا لإنشاء الشبكة العربية، والدعوة إلى عقد سلسلة من المشاورات لاستكمال وتعميق الحوار والنقاش من أجل مراجعة ميثاق الشبكة ونظام عملها، على ضوء نتائج هذه المشاورات، بغية إقرار الصيغة النهائية للميثاق ونظام العمل لعرضهما واعتمادهما رسميا في مؤتمر إقليمي موسع لإطلاق الشبكة.
4. التأكيد على دور جامعة الدول العربية في مساندة إنشاء الشبكة، باعتبار الجامعة الإطار الإقليمي للعمل العربي المشترك.

ثانيا بالنسبة لمنهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

1. الثناء على جهود الدول التي أنهت الجزء الأول من التقييم الذاتي ودعوة أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب من باقي الدول إلى الإسراع بإنهاء هذا التقييم.
2. الدعوة إلى إطلاق عمليات الإجابة عن الجزء الثاني من أسئلة التقييم الذاتي الهادفة الى إنجاز قراءة أولية للواقع القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في الدول العربية، بالتوازي مع ما تتطلبه جهود تطوير برامج المساعدة التقنية، ووفق التزامات الدول العربية أمام مؤتمر الدول الأطراف من حيث موجبات التبليغ.
3. تكليف ممثلي الدول العربية المشاركة بأخذ الأداة التقييمية الجديدة - أداة تقييم الحاجيات- بعين الاعتبار من أجل تطويرها في إطار تشاوري لتمكين الدول الراغبة بالاستفادة منها من اعتمادها كأحد أدوات التقييم ووسائل تقديم المساعدة، وفق أولوياتها الوطنية.
4. الإشادة بجهود برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في تعزيز التعاون العربي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

23 نيسان/أبريل 2008